مجتمع

ضباب دخاني يغطي العاصمة الهندية نيودلهي

لفّ ضباب دخاني، الجمعة، العاصمة الهندية نيودلهي البالغ عدد سكانها 30 مليوناً، بفعل إطلاق المفرقعات والألعاب النارية بمناسبة مهرجان «ديوالي» الهندوسي رغم قرار بمنع استخدامها. ووصلت مستويات الجسيمات الدقيقة المسرطنة إلى 345 ميكروغراما لكل متر مكعب، وفقاً لشركة «آي كيو إير» السويسرية المتخصصة في مراقبة جودة الهواء، والتي وصفت درجة التلوث في المدينة بأنها «خطيرة». ويتجاوز هذا المستوى بأكثر من 20 ضعفاً الحد الأقصى المقبول للتلوث اليومي المحدد من منظمة الصحة العالمية. (فرانس برس)

بلجيكا: 9 من كل 10 يتعرضون للتمييز مسلمون

قال مدير «المركز البلجيكي لتكافؤ الفرص» باتريك شارلييه، إن المشاعر المعادية للمسلمين في أوروبا «حقيقة لا يمكن إنكارها»، وإن 9 من كل 10 ممن يتعرضون للتمييز في بلجيكا مسلمون. وأضاف أن جميع القضايا التي تعاملوا معها في الفترة من 2017 إلى 2023 كانت تتعلق في المقام الأول بالتوظيف، ثم وسائل التواصل الاجتماعي، وأخيرا التمييز في المدارس. وكشف تقرير لهيئة الحقوق الأساسية التابعة للاتحاد الأوروبي، الأسبوع الماضي، أن العنصرية والتمييز ضد المسلمين تفاقما بصورة كبيرة منذ عام 2016. (الأناضول)

إدانة أممية لقصف «كمال عدوان»

أدانت منظمة الصحة العالمية الهجوم الذي شنه جيش الاحتلال الإسرائيلي، الخميس، على مستشفى كمال عدوان في شمالي قطاع غزة، والذي أدى إلى إصابة أفراد من الطاقم الطبي، وألحق أضراراً بالغة بتجهيزات المستشفى. وقال المدير العام للمنظمة الأممية تيدروس أدهانوم غيبريسوس إن القوات الإسرائيلية قصفت مساحة تخزين تحتوي على إمدادات حيوية لمنظمة الصحة العالمية تم جلبها خلال مهمات معقدة، إضافة إلى محطة تحلية مياه وخزانات مياه على سطح المستشفى، ودعا إلى وقف فوري لإطلاق النار، وحماية المستشفيات والمرضى والعاملين في المجالين الصحي والإنساني. بدورها، أعربت منظمة «أطباء بلا حدود» عن قلقها البالغ على صحة وسلامة أفراد الطاقم الطبي بالمستشفى الذين اعتقلتهم القوات الإسرائيلية، وقالت في بيان: «طلبنا رسمياً معلومات من السلطات الإسرائيلية عن وضع طبيب جراح وموقعه الحالي، وحالته الصحية والجسدية والعقلية، وندعو إلى ضمان سلامته وحمايته». وقصفت طائرات الاحتلال الإسرائيلي مستشفى كمال عدوان، بعد أسبوع على تدمير معظم أقسامه واعتقال الطاقم الطبي، واستهدفت الطائرات أحد طوابق المستشفى، في حين كثفت المدفعية إطلاق قذائفها على محيطه. ويواصل جيش الاحتلال عدوانه على شمالي قطاع غزة، وسط أوضاع كارثية يعيشها السكان بسبب منع دخول المواد الغذائية والمياه والأدوية والمعدات الطبية.

(قنا)

تعرض مستشفى كمال عدوان يوم الخميس لقصف جديد (فرانس برس)

العراق: حملة مجتمعية لمواجهة المخدرات

بغداد ـ **آدم محمود**

شهد العراق في السنوات الأخيرة زيادة مقلقة في انتشار المخدرات على صعيدي الاتجار والتعاطي، ما أثار خوف المجتمع الذي يعتبر المخدرات ظاهرة دخيلة على قيمه وتقاليده. وكشفت المديرية العامة لشؤون المخدرات في وزارة الداخلية العراقية عن اعتقال نحو 10 آلاف متهم بارتكاب جرائم تتعلّق بالمخدرات منذ مطلع العام الحالي، وصدور أحكام قضائية في حق نحو 5500 منهم، من بينها 140 بالإعدام و500 بالسجن المؤبد. وأوضح الإحصاء أن السلطات الأمنية فككت شبكات دولية متخصصة بتهريب المخدرات. ومع تصاعد أرقام الاتجار بالممنوعات وتعاطيها، زاد الرفض المجتمعي من خلال تحركات ونشاطات تهدف إلى التوعية بالمخاطر، وأطلق ناشطون في محافظة الأنبار حملة «عوفوها» (اتركوها) التي تدعو إلى تجنّب المخدرات والتخلي عنها.

يقول قيس صابر الدليمي، المتحدث باسم حملة «عوفوها»، لـ«العربي الجديد»: «أطلق الحملة شبان ينتمون إلى فريق شباب الإنسانية التطوعي في منطقة البغدادي غربي الأنبار بسبب الخطر الذي لاحظوه على الحياة المجتمعية لغالبية العائلات من المخدرات وويلاتها». ويوضح أن «برنامج حملة عوفوها يهدف الى توعية الشبان بخطر المخدرات، وهي تنفذ نشاطات كثيرة في هذا الشأن من بينها ندوات ومؤتمرات في محافظة الأنبار التي تعد أكبر المحافظات على صعيد المساحة، لكنها تتطلع إلى نشر مبادرات في مختلف المحافظات لتدارك مخاطر انتشار المخدرات على المجتمع».

وتلقى الحملة دعماً من جهات عدة في الأنبار خصوصاً من الحكومة المحلية والأجهزة الأمنية في الأنبار. ويقول الدليمي إن «الحملة حققت نتائج جيدة فاقت المتوقع، واستطاعت إنقاذ مئات من الشباب من الانجراف في المخدرات. وزاد تفاعل الناس ودعمها نجاح هذه الحملة».

ويعرب الصحافي قاسم محمد علي عن تقديره الكبير لمطلقي حملة «عوفوها»، ويشير إلى أهميتها في مواجهة ظاهرة انتشار المخدرات التي باتت تهدد المجتمع. ويقول: «أصبحت المخدرات مشكلة حقيقية في مدينتنا. نرى شباباً ينحرفون بسبب الإدمان، وهذا أمر لا يمكن أن نقبله، لذا تعتبر حملة عوفوها استجابة ضرورية لأنها لا تقتصر فقط على التحذير من المخدرات، بل تقدم توعية شاملة حول مخاطرها الصحية والاجتماعية، وتحث الشباب على الابتعاد عنها». ويوضح أن «الحملة تؤثر على الأسر من خلال توعيتها وتنبيهها كي تعي مخاطر المخدرات، خصوصاً أن نسبة عالية من سكان الأنبار من أسر ذات ثقافة بسيطة، ومن بينهم سكان القرى الذين تشغلهم أعمالهم في الزراعة وتربية الماشية عن معرفة ما يدور خارج إطار مجتمعهم البسيط».

وبحسب بيان أصدرته وزارة الداخلية بلغ عدد مضبوطات المخدرات من مختلف الأنواع منذ مطلع العام الجاري حتى نهاية يوليو/ تموز الماضي، نحو طنين و20 كيلوغراماً. وكشفت المديرية العامة لشؤون المخدرات في أغسطس/ آب الماضي، أنها ضبطت 100 كيلوغرام من حبوب الكبتاغون المخدرة، وفككت شبكة مخدرات دولية في الأنبار. ويقول طه العيساوي، أحد سكان مدينة الأنبار، إن «الانتشار الواسع لتجارة وتعاطي المخدرات في العراق، ويشير إلى أن كثيرين يرون أنها توفر ربحاً سريعاً يدفعهم إلى الانخراط في تجارتها». مضيفاً لـ«العربي الجديد»: «تجارة المخدرات شائعة بين الشبان، وظهرت في محافظة الأنبار تحديداً أنواع من الحبوب المخدرة صغيرة الحجم وخفيفة الوزن وسريعة الإدمان، وتوفر ربحاً جيداً لمن يتاجرون بها. حبوب الكريستال والكبتاغون أكثر المواد المخدرة انتشاراً وهي خطيرة، فمن يتعاطاها يدمن عليها بشكل سريع، وقد أظهرت حملة عوفوها الخطر الذي ينتظر المجتمع».

ويقول الطالب الجامعي عمر نايف: «لا تهدد المخدرات فقط صحة الفرد، بل أساسيات مجتمعنا القائم على الاحترام المتبادل والتقاليد العشائرية. نشأنا على قيم ترفع من شأن العائلة والقبيلة، ما يضع على عاتقنا مسؤولية حماية أنفسنا ومجتمعنا من أي شيء قد يهدد استقراره».

ويشدد ماهر الزوبعي على أن «استمرار انتشار المخدرات بهذا الشكل سيتسبب في خسارة جيل كامل. نملك في الأنبار هويتنا الخاصة التي تمتد عقوداً طويلة، وهي ترتكز على احترام الذات والعمل الشريف. تتعارض المخدرات تماماً مع هذه المبادئ، ونحن مسؤولون عن الحفاظ على هذه الهوية لذا ندعم حملات مثل عوفوها».

تأييد أهلي

تلقى حملة «عوفوها» تأييداً واسعاً من أهالي محافظة الأنبار التي تُعرف بطابعها العشائري، والتي كانت من بين الأكثر تضرراً من جرائم تنظيم «داعش» الإرهابي بين عامي 2014 و2017، ما يجعل أبناء المحافظة يتمسكون بالحفاظ عليها، ليس فقط من تبعات الإرهاب، بل من أيّ طارئ لا يمت بصلة إلى تقاليد مجتمعهم.

تحقيق

تكررت تهديدات جيش الاحتلال الإسرائيلي بالقصف، مطالباً سكان عدد من المناطق اللبنانية بإخلائها، لكن الأيام الأخيرة شملت تهديدات طاولت مخيمات مكتظة باللاجئين الفلسطينيين

مخيم الرشيدية

هلع وموجة نزوح بعد التهديد الإسرائيلي

صور ـ انتصار الدنان

يرفض الكثير من سكان مخيم الرشيدية مغادرته (العربي الجديد)

وجّه جيش الاحتلال الإسرائيلي تحذيراً بالإخلاء إلى سكّان عدد من قرى قضاء صور في لبنان، مضيفاً إليها مخيم الرشيدية للاجئين الفلسطينيين، وذلك للمرة الأولى منذ بدء العدوان الإسرائيلي. ويبعد المخيم عن الحدود الفلسطينية اللبنانية نحو 13 كيلومتراً، ويقع على بعد خمسة كيلومترات جنوبي مدينة صور، وتقدر مساحته بـ228 دونماً، ما يجعله أكبر مخيمات منطقة صور الثلاثة، ومن بين أكبر مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان البالغ عددها 12 مخيماً. ويتكون مخيم الرشيدية من مخيمين، قديم وجديد؛ الأول أقامته الحكومة الفرنسية لإيواء اللاجئين الأرمن الذين قدموا إلى لبنان في سنة 1936، وفي سنة 1949 استأجرت وكالة «أونروا» الأرض من الحكومة اللبنانية، وسكنته اللاجئون الفلسطينيون بعدما هجره الأرمن. أمّا المخيم الثاني، فأقامته «أونروا» في سنة 1963 لاستقبال اللاجئين الذين كان معظمهم يقيم في مخيم غورو بمدينة بعلبك.

وحسب سجلات «أونروا»، يبلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين في مخيم الرشيدية المسجلين لديها 36,595 لاجئاً، بينما يبلغ عدد المقيمين 27,000 لاجئ، في حين تقدر اللجان الشعبية العدد بنحو 22 ألفاً فقط.

وشاعت حالة هلع كبيرة بين سكان المخيم عقب أمر الإخلاء، كونها المرة الأولى التي يصدر فيها أمر مماثل، ما دفع كثيرين إلى النزوح. ويقول مسؤول الإعلام في «حركة فتح» بمنطقة صور محمد البقاعي: «لم يكن التهديد الإسرائيلي المباشر هو سبب النزوح، وإنما ما شكله التركيز الإعلامي من خوف ورعب بين الأهالي، رغم ذلك، لا يتجاوز عدد النازحين 30% من سكان المخيم».

ويضيف البقاعي في حديث لـ«العربي الجديد»: «بعض الناس الذين نزحوا عندهم أسباب خاصة، وغالبية الذين لم ينزحوا رفضوا تكرار تجربة النزوح التي حصلت بعد التهديد الأول للمنطقة، فعدد منهم لم يجدوا أماكن إيواء، أو لم يجدوا معاملة حسنة في مراكز الإيواء، لذا قرروا البقاء في منازلهم، إضافة إلى أن النازحين يتم استهدافهم في أماكن الإيواء، فقبل شهر استشهد شخصان من مخيم الرشيدية في منطقة الوردانية بعد استهداف أحد مراكز الإيواء، لذا يفضل كثيرون البقاء لأنهم يدركون أنه ليست هناك أماكن آمنة». بدوره، يقول اللاجئ الفلسطيني إبراهيم خلف، من مخيم الرشيدية: «حصل تهديد من الناطق باسم جيش الاحتلال أفيخاي أدرعي، وبعد هذا التهديد غادر بعض العائلات المخيم، لكن ما زالت أعداد كبيرة فيه، وجاء رفض المغادرة كون الأهالي لا يريدون الذهاب إلى مراكز الإيواء حتى لا تتم إهانتهم أو يشعروا بالذل، وبعض الناس الذين لم يتركوا المخيم لا يملكون المال، ومعظم من غادروا من الأشخاص الميسورين الذين يستطيعون تدبير أمورهم، ويستطيعون استئجار بيوت. لا توجد في مخيم الرشيدية ملاجئ آمنة، ونخشى أن يتم قصف المخيم، لكن ليس بالبد حيلة، سابقى في المخيم ولن أتركه مهما حصل، وبقاؤنا في المخيم هو تعزيز لصمود الناس الذين يرفضون المغادرة».

ويقول أحد اللاجئين الفلسطينيين في المخيم، والذي طلب عدم ذكر اسمه: «نطلب الحماية من وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا)، فهناك عدد كبير من الناس لم يغادروا المخيم لأنهم لا يستطيعون فعل ذلك. في المخيم أطفال يجب تأمين الحماية لهم، وأهلهم لا يستطيعون المغادرة لأنهم لا يملكون المال الكافي، أو لرفضهم العيش في مراكز الإيواء، أنا من الأشخاص الذين نزحوا عقب التهديد السابق للمنطقة إلى أحد مراكز صيدا، وتم طردنا من مركز الإيواء، ليس هناك أماكن يتوجه الناس إليها، لذا نطلب الحماية من الأمم المتحدة، كما نطلب تقديم مواد الإغاثة للاجئين».

ويؤكد مدير الهلال الأحمر الفلسطيني في منطقة صور عماد حلاق، في حديث لـ«العربي الجديد»، أنه «منذ الإعلان عن التهديد بإخلاء مخيم الرشيدية، كان من الطبيعي أن يشهد المخيم حركة نزوح، خاصة من العائلات التي تضم مسنين أو حالات مرضية، وقبل قرابة ثلاثة أسابيع حصلت موجة نزوح من المخيم بعد تهديد سابق بالإخلاء طاول المنطقة، لكن عدداً كبيراً من هؤلاء النازحين عادوا إلى المخيم بعدها، وعاد المخيم إلى حيويته الطبيعية. بعد التهديد الأخير، بدأت حركة نزوح جديدة، ولا يمكننا بعد إحصاء عدد الذين غادروا المخيم. كثير من العائلات موجودة في المخيم وترفض مغادرة منازلها، فأهل المخيم جربوا النزوح، ولديهم سوابق متعددة معه، وبالتالي يعلمون حجم المعاناة». يتابع حلاق: «الدفاع المدني الفلسطيني في حالة استنفار، وتم التنسيق مع المستشفيات في جوار المخيم في حال احتاجت إلى المساعدة لنقل الجرحى، أو في حال كانت هناك حاجة لنقل مرضى، وطواقمنا موجودة ومستعدة للتدخل إذا ما تم استهداف المخيم، ولدينا مركز طوارئ في مخيم البص القريب، كما أننا على تواصل دائم مع المستشفيات اللبنانية، وبحسب الحالة يتم التنسيق لا وجود للملاجئ في المخيم، والأشخاص الذين لم يغادروا ظلوا في بيوتهم معتبرين أنها أماكن احتماء، وإذا تعرض المخيم لاستهداف قوي لا نعرف ما الذي سيحصل، لكننا نتمنى أن لا يحصل استهداف وأن يعود جميع السكان إلى منازلهم».

بدوره، يقول عضو قيادة الساحة للجبهة العربية أبو إبراهيم الدهب، وهو من سكان مخيم الرشيدية: «لن نترك المخيم رغم التهديد بالإخلاء، فنحن أصحاب أرض وأصحاب مشروع شهادة، ولن نكرر خطأ نكبة عام 1948 من جديد. نحن ضيوف على هذه الأرض، ولن نترك المقاومة، ولن نترك المخيم».

ويستدرك: «بعد التهديد الذي صدر عن الناطق باسم جيش الاحتلال، نزح نحو 40% من سكان المخيم، ولست اليوم أحداً، فالناس لديهم تجارب مع هذا العدو المجرم الذي يقتل الأطفال والآمنين، ويضرب عرض الحائط بكل المواثيق الدولية، وما يجري في غزة ولبنان منذ أشهر أسقط كل الأقنعة عن المؤسسات الدولية وعن مجلس الأمن».

ومن المخيم أيضاً، يقول اللاجئ الفلسطيني إيهاب محمد: «للمرة الأولى منذ بدء العدوان الإسرائيلي على لبنان يهدد جيش الاحتلال المخيمات الفلسطينية بهذا الشكل المباشر، وهذه أزمة خطيرة، فالمخيمات الفلسطينية فيها كثافة سكانية كبيرة، ومخيمات صيدا شهدت نزوحاً كبيراً من مخيمات صور وتجمعاتها. قررت أنا وزوجتي وأولادي عدم ترك المخيم، فليس لدينا مكان نذهب إليه، ولن نخرج منه إلا شهداء، فالموت في بيوتنا أفضل من الذل على أبواب مراكز الإيواء. نزحت زوجتي قبل ثلاثة أسابيع مع الأولاد بعدما تم تهديد محيط المخيم، وعندما توجهت إلى أحد مراكز الإيواء لم تستطع الحصول حتى على فرشة لينام عليها الأولاد، حتى الطعام والشراب لم يكونا متوفرين بشكل كاف، وكانوا يحصلون على وجبة واحدة في اليوم».

شعرت اللاجئة الفلسطينية أم إبراهيم بالخوف رغم أنها عايشت الكثير من الحروب التي مرت على المخيمات الفلسطينية، وعاشت مرارة الحصار والجوع، لكنها تشير إلى أنها كانت صغيرة في السن، وكانت تستطيع الاحتمال، بينما لا تستطيع في عمرها الحالي البقاء في المخيم وسط التهديدات، فهي مصابة بالسكري، وأجرت عملية بتر أصابع في قدمها اليمنى.

تقول لـ«العربي الجديد»: «حالة الذعر عمت مخيم الرشيدية منذ أعلن جيش الاحتلال أن المخيم ضمن المناطق المستهدفة، وأن على السكان إخلاءه. أنا مريضة وبحاجة إلى العلاج الدائم، ولا أستطيع الركض إذا تم استهداف المخيم، ما اضطرني إلى تركه والتوجه إلى بيت أختي في مخيم عين الحلوة. ابني وزوجته وأولادهما ظلوا في المخيم وهم يرفضون الخروج منه، إذ لا مكان نذهب إليه، وفي الوقت نفسه ابني عاطل من العمل وليس لديه مال، ويتدبر أمره مع زوجته بالإمكانيات الموجودة في البيت، فكلنا في المخيمات ندخر المعلبات والأرز والطحين والزيت في بيوتنا. سابقى عند أختي ليومين أو ثلاثة، وعلى ضوء ما يحصل سأقرر العودة إلى مخيم الرشيدية، فالحياة في المخيم ما زالت تسير بشكل طبيعي، ومن تركوا المخيم هم بمعظمهم من كبار السن والمرضى مثلي، أو من العائلات التي تضم أطفالاً صغاراً».

22,000

عدد اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في مخيم الرشيدية حسب تقديرات اللجان الشعبية.

شهادات مروعة لناجين من «الدعم السريع» بولاية الجزيرة

عاش سكان مناطق شرقي ولاية الجزيرة وسط السودان، جحيماً خلال الأيام الماضية، إثر اقتحام قوات الدعم السريع، وفرّ كثيرون بسبب الاعتداءات والإذلال

الخرطوم ـ عبد الحميد عوض

في خضم الحرب المندلعة بين الجيش السوداني وميليشيات الدعم السريع منذ منتصف إبريل/ نيسان الماضي، والتي أدت إلى مقتل عشرات الآف المدنيين ونزوح ولجوء أكثر من 10 ملايين، اجتاحت قوات الدعم السريع مدن شرقي الجزيرة وقراها، واستهدفت مباشرة المدنيين بحجة أنهم موالون لأحد أمرائها أبو عاقلة كيكل الذي كان انسلخ عنها، والتحق بالقتال في صفوف الجيش.

ويتحدر كيكل من مناطق شرقي ولاية الجزيرة الخاضعة لسيطرة قوات الدعم السريع التي نفذت حملة انتقامية واسعة وصل لهيبها إلى نحو 70 قرية في ريفي مدينة رفاعة، أكبر قرى المنطقة، كما طاولت المدينة نفسها، ومدينة تمبول و130 قرية في ريفها، و30 قرية في ريف الجنيد. ونزح معظم سكان هذه القرى سيراً على الأقدام إلى القضارف وحلفا والفاو في رحلات استمرت أياماً واجهوا فيها العطش والجوع والمرض، وفقدت أسر التواصل مع عشرات الأفراد الذين لم يُعرف مصيرهم نتيجة قطع الاتصالات. واتهم السكان مليشيات الدعم السريع بنهب سيارات وممتلكات ومحاصيل، وتهجيرهم قسراً وطردهم من منازلهم، وهو ما اعتبروه مؤامرة تهدف إلى استغلال موارد المنطقة، وإحلال سكان آخرين بدلاً منهم.

وأكد بيان أصدره مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، أن «عشرات قتلوا في الهجوم الذي شنّته قوات الدعم السريع على المنطقة، وفرّ نحو 46 ألفاً إلى ولايات القضارف وكسلا (شرق) ونهر النيل (شمال)». وأوضح أن «أهالي الجزيرة تعرضوا لاعتداءات جسدية وربما جنسية وإذلال وتهديدات، ونهبت منازلهم ومحلاتهم وأحرقت مزارعهم، ما يشكل انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان. حالياً تشمل الاحتياجات العاجلة للمتضررين والنازحين المأوى والغذاء والرعاية الصحية وخدمات الحماية». هرب خضر العباس الخضر (52 سنة)، من قرية ودغلوقة بريف تمبول التي كانت تستضيف أيضاً نازحين من سبع قرى، ويقول لـ«العربي الجديد»: «هاجمت المليشيا القرية ونهبت السيارات واقتحمت المنازل بحثاً عن الذهب والمال. وفي قرى أخرى قتلت هذه القوات العشرات، وجلدت النساء بالسياط فاضطررن على غرار سكان آخرين إلى المغادرة. وفعلياً غادر بعض النازحين سيراً على الأقدام إلى المجهول، في حين استخدم آخرون وسائل نقل بدائية جرتها الدواب. من حسن حظي أنني وجدت سيارة تقلنني مع أسرتي مقابل مبلغ 4 ملايين جنيه سوداني (نحو 1500 دولار)، ووصلت إلى مدينة الفاو (شرق) مع 4 آلاف آخرين من القرية نفسها. واقيم مخيم خاص بأهل القرية في الفاو. وبعض الأشخاص الذين ساروا على الأقدام واجهوا ظروف العطش وماتوا، ومن بينهم ابن أخي البالغ 17 سنة».

ويذكر خضر أن النازحين لم يجدوا أي اهتمام ورعاية سواء من حكومة الولاية أو المنظمات المحلية والدولية، وتكفل بمعظمهم مغتربون في دول الخليج من أبناء الولاية. ويُبدي خضر أسفه الشديد «لأن الآف الأسر في مناطق الطنبد وود الفضل لم يستطيعوا الخروج من العذاب كونهم لا يملكون المال فسعر التذكرة الواحدة وصل إلى 120 ألف جنيه سوداني (200 دولار). ويعتمد أفرادها في غذائهم على البلح والبسكويت، في حين لا وجود لكهرباء واتصالات، وآخر الأخبار تشير إلى مقتل عشرة منهم».

بدوره، نزح جابر جبارة (19 سنة) مع أسرته سيراً على الأقدام أحياناً وعلى متن شاحنات أحياناً أخرى لمدة ثلاثة أيام للوصول إلى مدينة القضارف (شرق) بعدما هاجمت قوات الدعم السريع قرية أب جلفة. ويقول لـ«العربي الجديد»: «نفذت مع عائلتي رحلة صعبة عبر قريتي أم عكش الفولة وصولاً إلى القضارف، وشاهدت فيها اقتراب الموت من النازحين عبر الجوع والعطش، إذ كان العيش على وجبة واحدة والقليل من المياه غير الصالحة للشرب». يضيف: «في بداية الرحلة اعترض عناصر من مليشيا الدعم السريع بعض النازحين، وأخذوا كل ما لديهم، وهو ما حدث لأشخاص كانوا في شاحنة اضطروا إلى النزول منها قبل أن تؤخذ الشاحنة بالقوة ويتركوا في العراء. وقبل ذلك تعرّض النازحون لمختلف الانتهاكات من نهب وجلد واعتقالات، ولا يُعرف مصير أشخاص فقِدوا منذ أيام، في حين باتت قريتي التي كان يقطنها نحو 10 آلاف شخص خالية تماماً. وعموماً يعتمد النازحون بالكامل على جهودهم الخاصة لتدبير شؤونهم الحياتية، ولم تدعمهم أي جهة حتى الآن».

أما غيث الذي نزح إلى مدينة حلفا الجديدة، فيقول لـ«العربي الجديد»: يتجاوز عدد النازحين من شرق الجزيرة إلى مدينة حلفا الجديدة 20 ألفاً توزعوا على المنازل والمدارس، وقد تكفل أبناء المنطقة بتوفير الكثير من الاحتياجات للنازحين من مشمعات ومواد غذائية وغيرها، وأنشئ عدد من المطابخ الجماعية لتجهيز وجبات مجانية للأسر، وأبناء شرق الجزيرة يعرفون بقدرتهم على تجاوز المحن وسد كل الاحتياجات، وستتواصل مبادراتهم من أجل أهلهم». ويقول خضر عبد الرحمن الذي نزح مع أسرته من قرية الهبيكة النقر إلى مدينة القضارف، لـ«العربي الجديد»: «لم أتصوّر يوماً أن يحصل ما مرّ بنا، وأنا غير قادر على استيعاب ما حدث. مليشيا الدعم السريع قتلت أشخاصاً وأجبرت أفراد أسرهم على عدم دفنهم، ووجهت إهانات وإساءات عنصرية لهم، والجميع معرّضون للاعتداءات، وإذا قاوم أحد فمصيره طلقة». ويشير إلى أنه استطاع الخروج من شرق الجزيرة مع أسرته الصغيرة عبر عربة «كارو» يجرّها حصان، واستمرت رحلة النزوح يومين. «كنا نسير في الخلاء، ولا نعلم إلى أين نحن مساقون. مات بعض الناس عطشاً، وجرت تصفية شبان داخل مسجد، واللافت أنه حين وصلنا إلى مناطق سيطرة الجيش تلقينا معاملة سيئة، إذ طالبنا الجنود بإبراز وثائق نسبنا جلبها خلال رحلة النجاة، ووجهوا إلى بعض النازحين اتهامات بموالاة الدعم السريع. أيضاً وجدنا تجاهلاً في ظل عدم وجود مخيمات ومراكز إيواء ومواد غذائية، وافتقاد الدعم المالي والعلاج والاعتماد بالكامل على مبادرات المغتربين».

من جهتها، أصدرت غرفة طوارئ منطقة شرق النيل مناشدة عاجلة لمساعدة سكان مدن وقرى ولاية الجزيرة عموماً، وأولئك من قرى شرق الجزيرة خصوصاً، مشيرة إلى أن «نحو 17 ألف شخص نزحوا إلى منطقة أبي دليق يعانون من ظروف قاسية تهدد حياتهم وصحتهم وكرامتهم، وهناك نقص حاد في الخدمات الأساسية من غذاء وعلاج، علماً أن بعض النازحين يعانون من إصابات بالغة، ويحتاجون إلى دعم نفسي واجتماعي لمساعدتهم على التأقلم مع صدمة النزوح، وتهدئة من فقدوا أشخاصاً».

نازحون من الجزيرة إلى القضارف (فرانسين بوس)

تقييد سفر «الفئات الدنيا» إلى السعودية... إهانة جديدة للمرأة المصرية

أثار قرار حكومي يصف المصريات غير الحاصلات على مؤهلات عليا بأنهن من «الفئات الدنيا» بغضباً واستهجاناً في الأوساط الحقوقية وبين دبلوماسيين سابقين، معتبرين أنه يخالف الدستور، ويجب إلغاؤه بشكل فوري

استهجان لاعتبار ربات المنازل المصريات فئات دنيا (مصطفى الشيمي/ الأناضول)

القاهرة ـ عبد الكريم سليم

وصفت وزارة الداخلية المصرية غير الحاصلات على المؤهلات العليا وربات البيوت بأنهن من «الفئات الدنيا»، في قرارها المثير للجدل القاضي بإلزام السيدات من هذه الفئات الراغبات في السفر إلى السعودية لأغراض «الزيارة» أو «العمل» بالحصول على تصريح مسبق.

ووفقاً لنص القرار الحكومي، يُطلق مصطلح «الفئات الدنيا» على السيدات اللواتي يدرجن في جوازات سفرهن في مهن مثل ربة منزل أو بدون عمل أو جليسة أطفال أو مدبرة منزل أو مصففة شعر أو مربية أو خبيرة تجميل أو خادمة أو خياطة، كما يشمل مهناً أخرى كالمنادبة والممرضة المنزلية ومندوبة المبيعات ومشرفة الحضانة والسكرتيرة وعاملة السنترال والبائعة. وأوردت وسائل إعلام محلية نقلاً عن مصادر أمنية أن الهدف من القرار هو منع استغلال المصريات في الخارج، أو توظيفهن في مهن غير أخلاقية، وحمايتهن من التعرض للنصب، لا سيما بعد تسجيل حالات مماثلة أثناء موسم الحج الماضي. وفي جولة لـ«العربي الجديد»، وسط حشد من السيدات اللاتي تزاحمن أمام مبنى مصلحة الجوازات والهجرة بمنطقة العباسية في القاهرة، ظهرت المعاناة على الوجوه، إذ عادت بعضهن من المطار حينما فوجئن بالقرار الصادر من دون تمهيد، أو تقدير للخسائر المادية والمعنوية المترتبة عليه.

تقول إحدى السيدات التي رفضت الكشف عن هويتها، إنها تنتظر دورها منذ ساعات، معربة عن غضبها الشديد من وصفها بأنها من «الفئات الدنيا» رغم أنها ربت أبناء حصلوا على شهادات عليا، ويعملون في مناصب رفيعة، مشيرة إلى أنها تسافر تلبية لدعوة من ابنها الذي يعمل في السعودية، وجاءت للحصول على التصريح المطلوب للسفر بعد أن عادت من المطار. وتابعت: «هناك تضارب بين أقوال ضباط الجوازات والموظفين هنا، إذ يقولون إن القرار استثنى الراغبات في زيارات عائلية، وهو ما أنتظر تأكيده عند الحصول على التصريح». ودفع الطابع الفجائي للقرار بعض نشطاء حقوق الإنسان إلى اعتبار أنه قرار سعودي، إذ يُشاع أن الجهات الأمنية السعودية طلبت من نظيرتها المصرية الحد من سفر فئات بعينها للحد من ارتكاب مخالفات قانونية، أو لتجنب استغلال هذه الفئات. وأفادت مصادر حقوقية، بأن السلطات المصرية لاحظت استخدام بعض زوجات المعارضين السياسيين هذه التأشيرات للسفر، ما دفعها إلى تشديد الإجراءات، واشتراط الحصول على التصريح عبر الإدارة العامة للجوازات والهجرة، ضمن مساعي التنكيل بالمعارضين في الخارج، بعد التنكيل بمعارضين وصحافيين وكتاب مقيمين بالخارج عبر منع تجديد جوازات سفرهم، أو رفض منحهم الأوراق الثبوتية المطلوبة عبر السفارات.

وتقدمت النائبة عن الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي، سناء السعيد، بسؤال إلى رئيس البرلمان، موجه إلى الحكومة، مطالبة بمعرفة أسباب صدور هذا القرار الفجائي الذي يتعارض مع الدستور الذي ينص على أن الدولة تكفل تحقيق المساواة بين المرأة والرجل في جميع الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأن المواطنين لدى القانون سواء، وهم متساوون في الحقوق والحريات والواجبات العامة.

بدوره، طالب مساعد وزير الخارجية المصري الأسبق، محمد مرسي، بإعادة النظر في صيغة ومضمون قرار وزارة الداخلية بشأن منع سفر بعض المصريات إلى السعودية من دون إذن مسبق، واكد ضرورة إلغاء مصطلح «الفئات الدنيا»، الوارد بالقرار، ومحاسبة المسؤولين عن استخدامه، والاعتذار للشعب المصري، «إذ لا يوجد في مصر فئات دنيا، بل هناك فئات محدودة الدخل، وأخرى متوسطة التعليم، لكن الجميع مواطنون متساوون في القيمة والحقوق والواجبات. هناك ضرورة لتحديد الفئات أو المهن المشكوك فيها، وعدم ترك القرار لتقدير الأفراد وتفسيراتهم، مع ضرورة تسهيل إجراءات الحصول على التصاريح مجاناً كونه يمس ملايين المصريات». من جانبه، وصف الناشط الحقوقي جمال عيد، القرار بأنه «عنصري وتمييزي، ومخالف للقانون والدستور»، وأضاف: «هذا القرار يمس كرامة المرأة، ويتضمن تمييزاً ضدها، ويشكل مخالفة قانونية تستوجب ليس فقط إلغاءه، بل محاسبة المسؤولين عنه. ما تقوم به الحكومة وفقاً لهذا القرار، يمتهن كرامة المصريين رجالاً ونساءً، ويجعل أي حديث عن تمكين المرأة عديم الجدوى». نافياً علمه باستخدام القرار للتضييق على المعارضين المصريين عبر منع ذويهم من السفر، لكنه قال: «نحتاج إلى وقت لفهم أهداف القرار الحقيقية، فغياب الشفافية يجعلنا ندرك الأهداف بعد حين».

وقالت مديرة مركز قضايا المرأة المصرية، غادة سليمان، إن «هذا القرار يعمّق الطبقية، ويكرّس تمييزاً ضد فئات واسعة من المجتمع، على رأسها المرأة، ما يخالف الدستور والقانون، ويستوجب إلغاءه».